الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/158(09/22)/29-خ(0207)

معالي السيد سلطان بن سعد المريخي

وزير الدولة للشؤون الخارجية – دولة قطر

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (158)

القاهرة:

الثلاثاء 6 سبتمبر/أيلول 2022

وزعت دون إلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخت / نجلاء المنقوش

وزير خارجية دولة ليبيا الشقيقة رئيسة الدورة الجديدة للمجلس

أصحاب المعالي والسعادة

معالي الأخ /أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

الحضور الكريم،

يطيب لي في البداية أن أتوجه بخالص التهنئة لمعالي الوزيرة / نجلاء المنقوش وزيرة خارجية دولة ليبيا الشقيقة على توليها رئاسة الدورة الجديدة للمجلس متمنيا لها كل التوفيق والنجاح.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأخي معالي / عبد الله بو حبيب وزير خارجية الجمهورية اللبنانية الشقيقة على ما بذله من جهد مقدر وما تمتع به من حسن إدارة خلال رئاسته لأعمال الدورة المنصرمة للمجلس.

والشكر موصول لمعالي الأخ /أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية وللأمانة العامة على ما تبذله من جهد في سبيل التنسيق لعقد هذه الاجتماعات.

أصحاب المعالي والسعادة،

تبقى قضية فلسطين هي قضيتنا المركزية، وبقاء هذه القضية من دون الحل العادل الذي يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ومبدأ حل الدولتين، سيجعل المنطقة

دائما أمام تحديات خطيرة تهدد أمنها واستقرارها وإشاعة المزيد من التوتر وعدم الاستقرار في العالم بأسره.

إن سياسة القتل والتدمير والتهجير والاعتقال، باتت سياسة ممنهجة لحكومة الاحتلال الإسرائيلي، تمارسها يوميا، وبصورة طبيعية، ضد أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق تحت مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، وفي ظل صمت غير مبرر على الرغم من وجود قرارات دولية وقوانين إنسانية تحظر ذلك وتجرمه، وهو ما يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية يفرض على المجتمع الدولي ضرورة التحرك بشكل عاجل لوقف هذه الاعتداءات المتكررة بحق الشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق تجدد دولة قطر إدانتها واستنكارها الشديدين للعدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة الذي أدى إلى سقوط شهداء وجرحى، والاقتحامات المتكررة من جانب المستوطنين لباحات المسجد الأقصى المبارك، تحت حماية قوات الاحتلال، ونشدّد على ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لحمل إسرائيل على التوقف عن ارتكاب مثل هذه الاعتداءات المتكررة بحق المدنيين، لا سيما النساء والأطفال .

ونؤكد على أن المحاولات الاسرائيلية المستمرة لتغيير الوضع التاريخي والقانوني للمسجد الأقصى، والدفع بالتقسيم الزماني للمسجد، تعد أعمال غير مشروعة وباطلة وتقود إلى تصعيد خطير وموجات من العنف غير محسوبة العواقب.

وإن دولة قطر لتؤكد من جديد موقفها الثابت من عدالة القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وفي مقدمتها إقامة دولته

المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ونؤكد على تماسك ووحدة الشعب الفلسطيني باعتبارها السبيل الأمثل في نضاله ضد المحتل. ولن تألو دولة قطر جهداً في تقديم مختلف أشكال الدعم المادي والسياسي للشعب الفلسطيني الشقيق ومواصلة العمل مع كافة الأطراف الدولية الفاعلة في عملية السلام في الشرق الأوسط لتذليل الصعوبات التي تعترض استئناف مفاوضات السلام مجدداً، وفق مرجعيات وقرارات الشرعية الدولية.

أصحاب المعالي ،

إن دولة قطر تتابع بقلق بالغ التطورات الحالية في العاصمة الليبية طرابلس، وتدعو الأطراف كافة إلى تجنّب التصعيد وحقن الدماء وتغليب صوت الحكمة ومصلحة الشعب الليبي الشقيق، وتسوية الخلافات عبر الحوار، ونشدد على ضرورة أن تعمل الأطراف الليبية لضمان حماية المدنيين والمنشآت المدنية، واعتبار ذلك أولوية قصوى.

وتجدد دولة قطر التأكيد على دعمها الكامل للمسار السياسي الليبي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكل الحلول السلميّة التي تحافظ على وحدة ليبيا واستقرارها وسيادتها، وتحقق تطلّعات شعبها الشقيق في التنمية والازدهار.

كما نؤكد على أن الحل في ليبيا لا يمكن أن يكون إلا حلاً سياسياً ليبياً خالصاً، دون تدخلات خارجية دعماً لطرف على حساب طرف آخر.

وبالنسبة لليمن الشقيق فإن دولة قطر ترحّب بإعلان الأمم المتحدة تمديد فترة الهدنة في اليمن إلى شهرين إضافيين، وتعرب عن أملها في أن يمهّد تمديد

الهدنة الطريق نحو حل الأزمة اليمنية سلمياً، وتحقيق تطلعات الشعب اليمني الشقيق في الأمن والسلام والتنمية.

وندعو الأطراف اليمنية إلى اغتنام هذه الفرصة للعمل على نحو بناء تحت رعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق شامل يتضمن خطوات لتحسين حرية التنقل وتوسيع نطاق دفع الرواتب ويمهد الطريق لحل دائم للأزمة اليمنية.

وفي هذا السياق نثمن الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق السلام المستدام في اليمن، وتجدّد دولة قطر موقفها الداعي لحل الأزمة اليمنية استناداً إلى المبادرة الخليجية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة القرار رقم 2216.

الحضور الكريم

إن دولة قطر تجدد التأكيد على موقفها الثابت الداعم لوحدة العراق وأمنه وسيادته، وتعرب عن قلقها البالغ إزاء التطورات الأخيرة في العاصمة العراقية بغداد، وتدعو جميع الأطراف في العراق إلى التهدئة وتجنب التصعيد وتغليب صوت الحكمة وممارسة أقصى درجات ضبط النفس ونؤكد على ضرورة حل الخلافات عبر الحوار السياسي والطرق السلمية بما يحقق تطلعات الشعب العراقي الشقيق في الاستقرار والازدهار.

وفي الشأن السوري تؤكد دولة قطر على أن استمرار مأساة الشعب السوري لا تزال تمثل كارثة إنسانية خطيرة تزداد مأسوية في غياب رؤية واضحة لحلها مع استمرار أعمال القتل والتدمير والتشريد وتجاهلها دوليا.

ونجدد التأكيد على حق الشعب السوري الشقيق في الأمن والاستقرار والحياة الكريمة، من خلال التوصل إلى حل سياسي يلبي تطلعات الشعب

السوري بكامل أطيافه، وفق بيان جنيف (1) للعام 2012 وقرارات مجلس الأمن بما فيها القرار 2254 للعام 2015، بما يحفظ وحدة أراضي سوريا وسيادتها واستقلالها، وإقامة العدالة بمساءلة مرتكبي الفظائع ضد المدنيين، وفق أحكام القانون الدولي.

وفي الشأن السوداني، فإن دولة قطر تقدر الظروف الصعبة التي يمر بها الأشقاء في السودان حاليا، ولن تألو جهدا في تقديم كافة اشكال الدعم للشعب السوداني الشقيق، حتى يتمكن من عبور هذه المرحلة والوصول إلى الاستقرار المنشود.

ونجدد التأكيد على وقوف دولة قطر إلى جانب الصومال الشقيق، ومواصلة تقديم المساعدات ودعم المشاريع التنموية المختلفة في مجالات الصحة والتعليم وإيجاد فرص العمل للشباب، وتعزيز قدراته الأمنية وتقديم الدعم السياسي لضمان سيادة واستقلال ووحدة البلاد وسلامة أراضيها.

ونؤكد على أن مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية والإرهاب والآثار السلبية لجائحة /كوفيد-19/ والجفاف والفيضانات وغيرها، يتطلب من جميع الأطراف الصومالية ضبط النفس ومواصلة الحوار الوطني بما يسهم في تهيئة البيئة المناسبة وتوفير الوسائل لتنفيذ الخطط والبرامج لا سيما المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

شكرا لكم جميعا،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،